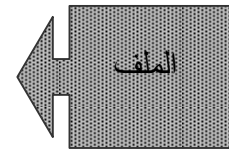


أ.د. عبدالوهاب بن إبراهيم أبو سليمان
عضو هيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية

الدماء والأموال في خطبة الوداع



مقدمة البحث:

حجة وداع النبي(ص) لها أكثر من دلالة في الشريعة الإسلامية، ليس فيما يخص الركن الخامس من أركان الإسلام فحسب، بل إن دلالاتها شاملة لكل مبادئ الإسلام وقواعده .
توقيتها توقيت إلهي مناسب حيث تأتي في ختام فترة الرسالة المحمدية، مقررة، ومؤكدة، بل متوجة لجهاد النبي(ص) في تبليغ رسالة ربه جل وعلا على مدى ثلاث وعشرين سنة، لاجرم أن تكون وقائعها المدونة من أهم النصوص الشرعية وأغلاها، وأثمنها، وهي إرهاص لمرحلة جديدة في تاريخ الإسلام، أراد رسول الله(ص)

منها أن تكون همزة وصل لما مضى من السنين مع ما يأتي بعدها، ليستمر بناء الحضارة الإسلامية على أسس متينة من شريعة الله جل وعلا، ولتستظل أمم الأرض بعدلها وأمنها فكراً وحساً .

مشروعية الحج :

فرض الحج في السنة السادسة من الهجرة على أصح الأقوال .

وخرج رسول الله(ص) في سنة ست معتمراً، وأحرم من ذي الخليفة، فلما بلغ الحديبية صده المشركون ثم صالحوه على أن يعود من العام المقبل معتمراً ويخلوا مكة ثلاثة أيام ولياليها، ويصعدوا رؤوس الجبال، فحل من إحرامه، ونحر سبعين بدنة كان ساقها، ورجع إلى المدينة .

فلما كان في قابل أحرم بالعمرة من ذي الخليفة في ذي القعدة، وأتى مكة، وأقام بها ثلاثة أيام وفرغ من عمرته .

فلما كان سنة ثمان من الهجرة ونقض أهل مكة العهد خرج(ص) في رمضان إلى مكة فافتتحها، واستعمل على الحج عتاب بن أسيد، وحج على ما كانت العرب عليه .

وفي السنة العاشرة من الهجرة لما اقترب

وفاته (ص)، وانتقاله إلى الرفيق الأعلى «أذن في الناس أن رسول الله (ص) حاج فقدم المدينة بشر كثير كلهم يلتمس أن يأتي برسول الله (ص)، ويعمل مثله وخرج (ص) إلى مكة وذلك خمس بقين من ذي القعدة سنة عشر»^(١).

حج رسول الله (ص) حجة الإسلام، وكانت إعلماً بكمال الشريعة الغراء بأوضح ما يكون، دون لبس أو غموض، لما بثه خلال جهاده (ص) الفترة الماضية، التي أرسى فيها مبادئ الشريعة الإسلامية وقواعدها: الدينية، والتشريعية، والمدنية، والأخلاقية، على مدى ثلاثة وعشرين عاماً بطريقة عملية تجلت في أسلوب تعامله مع الأحداث، وعاهها صحابته الكرام، فكانت هذه الحجة فرصة للتذكير بتلك المبادئ التي يقوم عليها المجتمع المسلم، والتأكيد عليها، فهي خلاصة وافية بليغة لكل ما نثره من تشريعات، ومبادئ خلال تلك الفترة الطويلة بصفته مبلغاً عن الله: نبياً، ورسولاً، أوقائداً، أوحاكماً، أو قاضياً، أو مفتياً، أو مرشداً ناصحاً، وغير ذلك من الوظائف الدينية والمدنية التي اضطلع بها (ص)، وكان لها الأثر الكبير في مستقبل الأمة عقيدة وشريعة، ومنهجاً حضارياً فريداً.

التحليل المعلوماتي لخطبة حجة الوداع:

الجديد في الدراسات المتعلقة بخطبة حجة

الوداع ما قام به الأستاذ إدريس الخرشاف في مجلة البلاغ من تحليل موضوعي معلوماتي لخطبة حجة الوداع، يقول في استعراضه لما توصل إليه من نتائج:

إن التحليل المعلوماتي الكومبيوترى لخطبة الرسول (ص) في حجة الوداع تفتح أمامنا آفاقاً حضارية جديدة لتراثنا نستطيع بها مواكبة التغيرات المعاصرة، بل وتحريكها.

لقد جمع في خطبته: الوعظ، والمعيشة، والحياة في كلمات متناسقة روحية، وتعبير ميسرة، ونماذج علاجية لتكون في متناول الإنسان البسيط، وبيّن للناس واجباتهم وحقوقهم، من أجل بناء مجتمع متراس يشد المؤمن بعضه بعضاً، ومعنى ذلك: أن النبي (ص) وضع اللمسات الأخيرة على مشروع البناء الحضاري للمسلمين حتى لا يخرجوا عن جادة الطريق، فحينما يقرأ (ص) الآية الكريمة [الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيْتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا] يكون بذلك قد حمل المسؤولية إلى الأفراد والجماعة؛ لأن ما ذكر في كلامه وهو الذي لا ينطق عن الهوى يعتبر بمثابة مجموعة سلسلة من المعاملات يجب أن تظل منقوشة في أذهاننا؛ لأنها تمثل علاقته بربه ومجتمعه، ستبقى مستمرة

التطبيق في الزمان والمكان الإنساني إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها.

قسم الأستاذ الباحث الخطبة النبوية إلى تسع وحدات، وتوصل إلى:

«أنها وحدات مستقلة فيما بينها عدا الوحدة الثانية، والوحدة السادسة فهما مرتبطتان نوعاً ما بواسطة تحريم امرئ مال أخيه».

نص الوحدة الثانية :

وذلك عندما توجه موكب رسول الله (ص) إلى عرفة :

فلما زالت الشمس أمر بالقصواء فرحلت، فأتى بطن الوادي فخطب الناس... قال ابن إسحاق :

فحمد الله وأثنى عليه ثم قال: أيها الناس: اسمعوا قولي فإنني لأدري لعلي لا ألقاكم بعد عامي هذا بهذا الموقف أبداً .

أيها الناس: إن دماءكم وأموالكم عليكم حرام إلى أن تلقوا ربكم كحرمة يومكم هذا، وكحرمة شهركم هذا، وإنكم ستلقون ربكم فسائلكم عن أعمالكم، وقد بلغت، فمن كان عنده أمانة فليؤدها إلى من ائتمنه عليها، وإن كل ربا موضوع، ولكن لكم رؤوس أموالكم،

قضى الله أنكم لا تظلمون ولا تظلمون، قضى الله أنه لا ربا، وأن ربا العباس بن عبد المطلب موضوع كله، وأن كل دم كان في الجاهلية موضوع، وإن أول دم أضع دم ابن ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب، وكان مسترضعاً في بني ليث فقتلته هذيل، فهو أول ما بدأ به من دم الجاهلية... (٢).

الوحدة السادسة: أيها الناس إنما المؤمنون إخوة، ولا يحل لامرئ مال أخيه إلا عن طيب نفس منه، ألا هل بلغت، اللهم فاشهد (٣).

حرمة الدماء، وحرمة الأموال جاءت في بداية اهتمامه (ص) في خطبته، هما أساس الكيان الإنساني والبناء الحضاري، لهما حرمتها العظيمة في الشريعة الإسلامية، وهما موضوع هذه المحاضرة .

حقن الدماء:

الدماء في مقدمة (الضروريات) الخمس في الشريعة الإسلامية، الواجب المحافظة عليها، يعبر عنها فقهاً بـ(حفظ النفس الإنسانية) .

(النفس الإنسانية) مكرمة، مقدسة في موازين الشريعة الإسلامية .

حفظ النفس تأتي في الشريعة الإسلامية تح

عناوين مختلفة منها: (عصمة الدماء)، (حرمة الدماء).

جسد القرآن الكريم أهمية النفس الإنسانية وحرمتها، وعظم شأنها في الشرائع السماوية السابقة في آيات عديدة، يقول الله تعالى: [وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ذَلِكَ مِمَّا لَعَلَّكُمْ بِهِ تَعْقَلُونَ]^(٤).

وقوله تعالى [وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَمَنْ قَتَلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيهِ سُلْطَانًا فَلَا يُسْرِفُ فِي الْقَتْلِ إِنَّهُ كَانَ مَنصُورًا]^(٥)..

وقوله تعالى [وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ابْنَيْ آدَمَ بِالْحَقِّ إِذْ قَرَّبَا قُرْبَانًا فَتُقُبِّلَ مِنْ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُتَقَبَّلْ مِنَ الْآخَرِ قَالَ لَأَقْتُلَنَّكَ قَالَ إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ، لئن بَسَطْتُ إِلَيْكَ يَدِي لَأَقْتُلَنَّكَ إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ رَبَّ الْعَالَمِينَ] إلى قوله تعالى: [مَنْ أَجَلَ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا وَلَقَدْ جَاءَتْهُمْ رُسُلُنَا بِالْبَيِّنَاتِ ثُمَّ إِنَّ كَثِيرًا مِّنْهُمْ بَعَدَ ذَلِكَ فِي الْأَرْضِ لَمُسْرِفُونَ]^(٦).

ومما أصبح مقرراً في الشريعة الإسلامية :

(أن شرع من قبلنا شرع لنا ما لم يرد عليه ناسخ).

وفي معنى هذه الآية الكريمة يروى عن ابن عباس (رض) أنه قال : المعنى: من قتل نفساً واحدة، وانتهك حرمتها فهو مثل من قتل الناس جميعاً، ومن ترك قتل نفس واحدة، وصان حرمتها، واستحيا من أن يقتلها فهو كمن أحيا الناس جميعاً...»^(٧).

أورد الإمام فخر الدين الرازي رحمه الله تعالى إشكالاً في معنى ما تضمنته هذه الآية الكريمة : « وهو أن قتل النفس الواحدة كيف يكون مساوياً لقتل جميع الناس، فإن من الممتنع أن يكون الجزء مساوياً للكل؟».

ذكر رحمه الله تعالى أن: الجواب من وجوه:

الأول: المقصود من تشبيهه قتل النفس الواحدة بقتل النفوس المبالغة في تعظيم أمر القتل العمدة العدوان، وتفخيم شأنه، يعني كما أن قتل كل الخلق أمر مستعظم عند كل أحد، فكذلك يجب أن يكون قتل الإنسان الواحد مستعظماً مهيباً، فالمقصود مشاركتها في الاستعظام، لا بيان مشاركتها في مقدار الاستعظام، وكيف لا يكون مستعظماً وقد قال الله تعالى: [وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءُ جَهَنَّمَ

خَالِدًا فِيهَا وَعَظَبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ
عَذَابًا عَظِيمًا] ^(٨).

من هذه الآيات الكريمة التي تتحدث عن مكانة
بني آدم وتميزهم على جميع المخلوقات بما خصهم
الله من صفات وخصائص قوله تعالى: [ولقد كرّمنا
بني آدم]، والمراد ببني آدم جميع النوع،
فالأوصاف المثبتة هنا إنما هي أحكام للنوع من
حيث هي، كما هو شأن الأحكام التي تسند إلى
الجماعات .

وقد جمعت الآية خمس منن : التكريم، وتسخير
المراكب في البر، وتسخير المراكب في البحر،
والرزق من الطيبات، والتفضيل على كثير من
المخلوقات ^(٩).

المحافظة على النفس الإنسانية مطلوب شرعاً
بكل وسيلة من الوسائل، إلى مدى أنه لو كانت
لاتتأذى إلا بمحرم من الدواء فإنه لا يحرم
تعاطيه عند ما يكون سبباً وحيداً في شفائها
من علتها، والإبقاء على حياتها، حتى استنتج
البعض لهذا قاعدة (حفظ الأبدان مقدم على صحة
الأديان) ، وكذلك بمشروعية الاستشهاد دفاعاً
عنها .

أحاطت الشريعة الإسلامية النفوس بسياج
منيع من التشريعات التي تضمن المحافظة عليها

؛ ذلك أن المجتمع الإنساني لا ينمو، ولا يعمر،
ولا يتطور ما لم يكن الأفراد آمنين على
أرواحهم، ولهذا جاءت التشريعات في الإسلام
فيما يخص دماء الناس وحياتهم بتشريعات
فريدة، فالنفس الإنسانية لها عصمتها من
الاعتداء .

حرمة الدم الأدمي في الإسلام:

عظم الإسلام دم الإنسان بعامة، ودم المؤمن
بخاصة ؛ لأنه خليفة الله في أرضه، وأجده الله عز
وجل، وهياً له كل أسباب الحياة ليخلص له
العبادة، وليعمر الكون، ولا يتأتى هذا إلا
بإحاطته بسياج من الأمن، والحفظ، فجعل حرمة
من أعظم الحرمات التي يجب أن لاتستباح إلا بسبب
مشروع، فهو في الأصل معصوم الدم، جاء هذا
التعظيم على لسان رسول الله (ص) في أحاديث
صحيحة عديدة منها ما رواه النسائي بسنده
إلى عبد الله بن عمرو بن العاص قال : قال
رسول الله (ص) (والذي نفسي بيده لقتل مؤمن
أعظم عند الله من زوال الدنيا) ، وقوله (ص) في
الحديث عن ابي هريرة «والذي نفسي بيده لو
تمالأ أهل السماء والأرض لأكبهم الله في
النار» ^(١٠)، وفي حديث آخر عنه عن النبي (ص)

قال: الكبائر: الإشراف بالله، وقتل النفس، واليمين الغموس^(١١).

وفي حديث آخر عن عبد الله أن رسول الله (ص) قال: «أول ما يحكم بين الناس في الدماء»^(١٢).

«سئل ابن عباس عن قتل مؤمناً متعمداً، ثم تاب، وآمن وعمل صالحاً ثم اهتدى؟ فقال ابن عباس: وأنى له التوبة، سمعت نبيكم (ص) يقول: يجيء متعلقاً بالقاتل تشخب أوداجه دماً يقول سل هذا فيم قتلني؟ ثم قال: والله لقد أنزلها وما نسخها»^(١٣).

عصمة دم الأدمي في السنة النبوية:

يروى الإمام الشافعي وغيره من أئمة الفقه والحديث الأحاديث الكثيرة الدالة على تحريم الدماء والأموال وعصمتها، من ذلك ما يرويه:

«عن أبي هريرة أن رسول الله (ص) قال: لأزال أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله، فإذا قالوها فقد عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله»^(١٤).

المقصد الشرعي من القصاص:

الشريعة الإسلامية التي قررت تلك العصمة هي التي توجب القصاص من المعتدي إقامة للعدل بين

أفراد الأمة، وإشاعة للأمن، فهو صمام أمان الحياة الاجتماعية. الأخذ على يد المعتدين يردع المستهترين.

هذا هو المقصد الأساس من أحكام القصاص في النفس فما دونها، فمن ثم يقول المولى جل وعلا: [وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ]؛ لأن القصاص وإن لم يكن في استيفائه حياة فوجوبه سبب للحياة؛ لأن القاتل إذا علم بوجوب القصاص عليه كف عن القتل، ولم يقتص منه فصار حياة لهما^(١٥).

الأسباب الموجبة لقتل الأدمي:

حددت السنة النبوية المطهرة الأسباب الموجبة لقتل الأدمي وجعلته في أضيق الحدود محافظة على الأمن، ومن دون إفراط في حق القاتل، أو تفريط في حق المقتول، وذلك: «بإحدى ثلاث خصال: كفر بعد إيمان، أو زنى بعد إحصان، أو قتل نفس ظلماً وتعدياً، وهذا يندرج المحارب، والفساد في الأرض يجمع الزنا، والارتداد، والخرابة...»^(١٦).

عقوبة الإسلام لقاتل نفس ظلماً وعدواناً من أعظم العقوبات بعد الشرك بالله عز وجل، روى الإمام البخاري «عن زبيد بن وائل قال: سمعت أبا وائل عن عبد الله عن النبي (ص) قال: سبأ

المؤمن فسوق، وقتاله كفر» (١٧).

خرق حرمة الأدميين والمجتمع في الوقت الحاضر:

وبرغم هذه التأكيدات التي توجب حقن دماء الأدميين فضلاً عن المسلمين فقد ابتلينا في العصر الحاضر بالاستهانة بالدماء، وعدم مراعاة حرمة النفوس على مستوى الأفراد، والجماعات، بل إنها رخصت في نظر فئة من الناس تدعي ظلماً وزوراً أنها تريد الإصلاح، و تقييم تعاليم الإسلام، تهدر الدماء التي عظمها الشرع الشريف فأزهقوا النفوس البريئة بغير حق، مما أقلق مجتمعات كاملة، وأقض مضاجع الأمنين، ومثل هذا لم يكن في سيرة رسول الله (ص) يوم كانت الدنيا ممتلئة كفرأً وعتواً، بل سلك رسول الله (ص) لتقويم المجتمع المنحرف عن الجادة الأساليب السليمة، والطرق السلمية، ولم يكن من سيرته (ص) الاعتداء على الأمنين، بل كان مسالماً يتعامل مع الأعداء بحكمة و رفق وهو في ذروة قوته .

تعيش المجتمعات المسالمة الآمنة في الوقت الحاضر ويلات هذه المؤامرات تحت أسماء وعناوين متنوعة، وبادعاءات غير مبررة، ومهما يكن من أمر فهي بتوجهاتها وأفعالها بعيدة عن تعاليم

الإسلام وتوجهاته، وإن كانت تدعي نسبتها إلى الإسلام .

إن كانت لهم شبه فالسبيل إلى إزالتها، ينبغي أن يكون سلمياً، وليس دمويّاً، وذلك بعرضها على أهل العلم بحقائق الأمور وبواطنها السياسية، والدينية، والاجتماعية الذين يدركون أبعادها .

ليس الاعتداء على أرواح الأدميين، وإهدار دماء المسلمين من الإسلام في شيء مهما كانت مذاهب المعتدى عليهم، ونحلهم، ودياناتهم .

أصبحت حياة الناس هدفاً لهؤلاء لايعبأ بجرمتها من قبل جماعات تدعي التدين، وهي تطعن الدين في ما عظم المولى جل وعلا حرمته، وهو الإنسان الذي كرمه، وجعل دمه معصوماً .

صور من خرق حرمة الأمنين:

يأخذ الاعتداء على حرمة الأدميين والمجتمعات في وقتنا الحاضر دعاوى، وصوراً، وأشكالا عديدة في الحياة الاجتماعية من أهمها:

١ - الاعتداء على النفوس بمجرد خصومة بين اثنين على أمور تافهة، لاترقى إلى أن تكون سبباً لإزهاق النفس، وإنما هي الحمية، والغضب .

٢- ومنها المظاهرات التي يسفك فيها الدماء، وتضطرب الأمور وتستباح الأموال، وتخرب الديار، فإن هذا يعتبر من الإفساد في الأرض (والله لا يحب المفسدين).

٣- ومنها: افتعال أسباب الحروب من تجار الحرب الذين يروجون لتجارة السلاح بما يثرونه من حروب وفتن، طمعاً في الثراء، ودون مبالاة بالأرواح.

٤- ومنها تنافس الأحزاب والجماعات على القبض بمقاليد السلطة والنفوذ وحبك المؤامرات التي تؤدي إلى إزهاق الأرواح، والفوضى في المجتمع بقصد التغلب على منافسيهم، ودون مراعاة لتعظيم المولى عزوجل وشرائعه لحرمة الدماء المسفوكة بغير حق، يتصدى الأخ لأخيه دون مبالاة، أو إقامة وزن للروابط الأخوية والإنسانية، وحرمة سفك الدماء، واستعراض للقوى والعضلات، مع انصراف تام عن العدو المشترك فكيف بالله يأتي النصر!!!؟.

٥- ومنها الاعتداء على الآمنين المسالمين في مقر جمعيات، ومجتمعات آمنة، واختراق لمقر سكناهم ومعيشتهم، دون مراعاة للحرمة. ليس من الإسلام في شيء سفك الدماء، وعدم

مراعاة حرمتها، على مستوى الأفراد، والجماعات، والدول، بل الإسلام منهم براء. هذا بعض ما ابتليت به المجتمعات في عصرنا الحاضر، الإسلامية وغير الإسلامية، من دون إعطاء أي اعتبار للأوامر السماوية، والتشريعات الدينية، والقوانين الوضعية، تدبر لهذا الاختراق التشريعي دول ظالمة، وجماعات مضللة ومضللة.

قواعد الشرعية التي تحكم حرمة الدماء:

في ضوء مصادر التشريع الإسلامي نظم الفقهاء المسلمون أطر حرمة الدماء وصيانتها، ووسائل المحافظة عليها من الكتاب والسنة، بقواعد وقوانين محكمة تتفق ومقاصد الشريعة لتحقيق العدالة، وتضمن أمن المجتمع وسلامته، من هذه القواعد:

١- الأصل في الدماء التحريم.

٢- في القصاص حياة.

٣- تدرأ الحدود بالشبهات.

٤- الجروح قصاص.

٥- من اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم.

٦- يقتل الشريف بالذنيء، والذنيء بالذنيء.

بالشريف، والعربي بالعجمي والعجمي بالعربي.

٧- يقتل العدد بالواحد^(١٨).

إلى غير ذلك من القواعد والضوابط الشرعية التي استنبطها فقهاء الأمة رحمهم الله سعياً لصيانة الدماء، وحفظاً لبيضتهم، على أن تتوجه قواهم وسهامهم إلى الأعداء الذين سلبوهم أوطانهم، وقتلوا أبناءهم، وأخرجوهم من ديارهم.

الثاني: حرمة الأموال

تقديم:

أكد رسول الله (ص) في خطبة الوداع حرمة الأموال إلى جانب الدماء، توج به مشواره الأخير في قوله (أيها الناس: إن دماءكم وأموالكم عليكم حرام إلى أن تلقوا ربكم كحرمة يومكم هذا، وكحرمة شهركم هذا، وإنكم ستلقون ربكم فسائلكم عن أعمالكم، وقد بلغت...)^(١٩).

المال: هو ما يملكه الفرد من جميع الأشياء، وهو في الأصل ما يملك من الذهب والفضة، ثم أطلق على كل ما يقتني ويملك من الأعيان.

وهو اسم للقليل والكثير من المقتنيات.

معلوم ضرورة أن المال قوام الحياة وعصبها،

يستحيل عمار الدنيا التي استخلف المولى جل وعلا الآدميين على صلاحها بدونها، فأمدهم بكل ما يصلح دنياهم من أجل صلاح آخرتهم، حث الشرع الشريف على العمل لكسبه، و المحافظة عليه تداولاً، وتعاملاً، وإنفاقاً.

عالج الإسلام أمور الأموال معالجة حكيمة من الناحية التشريعية، والأخلاقية، وضع تعاليمه في ضوء مصالح العباد وما يصلح شؤونهم الحياتية، راعى فيها جميع الجوانب الدينية، والنفسية، والاجتماعية: المصالح، والمفاسد بالنسبة للمجتمع والفرد كافة؛ فمن ثم جاءت تشريعاته في قضايا المعاملات مرنة ميسورة مهما امتد بها الزمان، وتطورت العقود، أو جدت.

الكسب الطيب الحلال، والتدبير الرشيد في الإنفاق محور النصوص الشرعية في الكتاب والسنة، واستنباطات الفقهاء، وجهت من خصم المولى جل وعلا بالثراء إلى تحمل هذه الأمانة بالتصرف الحكيم في الأموال كسباً، وتدبيراً، وإنفاقاً.

ركز التشريع الإسلامي في جانب المعاملات

المالية على جوانب عديدة من أهمها:

١- حرية التعامل في حدود المشروع:

قال تعالى [وأحل الله البيع وحرم الربا] قال الإمام الشافعي: «وذكر الله البيع في غير موضع من كتابه بما يدل على إباحته، فاحتمل إحلل الله عز وجل البيع معنيين:

أحدهما: أن يكون أحل كل بيع تبايعه المتبايعان، جائزي الأمر فيما تبايعه عن تراض منهما، وهذا أظهر معانيه.

والثاني: أن يكون الله عز وجل أحل البيع إذا كان مما لم ينه عنه رسول الله (ص) المبيّن عن الله عز وجل معنى ما أراد، فيكون هذا من الجمل التي أحكم الله فرضها بكتابه، وبين كيف هي على لسان نبيه (ص) منه، أو من العام الذي أراد به الخاص، فبين رسول الله (ص) ما أريد بإحلاله منه، وما حرم، أو يكون داخلاً فيهما، أو من العام الذي أباحه إلا ما حرم على لسان نبيه (ص) منه، وما في معناه... وأي هذه المعاني كان فقد ألزمه الله تعالى خلقه بما فرض من طاعة رسول الله (ص)، وأن ما قبل عنه فعن الله عز وجل قبل: لأنه بكتاب الله تعالى قبل^(٢٠).

تمشياً مع التفسير الأول للإمام الشافعي استنبط الفقهاء قاعدة من أهم قواعد فقه المعاملات هي عنوان أحكامه: (الأصل في العقود والمعاملات الصحة حتى يقوم

دليل على البطلان والتحريم)^(٢١).

٢- حرمة الاعتداء على الاموال:

بما يضر أصحابها، أو يسلبهم حقوقهم، يقول المولى جل وعلا: [يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا]^(٢٢).

هذه الآية أصل عظيم في حرمة الأموال، وقد قال رسول الله (ص): (لا يجل مال امرئ مسلم إلا عن طيب نفس)^(٢٣).

حذرت الشريعة الإسلامية من اقتطاع حقوق الآخرين بغير وجه حق ظلماً وعدواناً، فعن أبي أمامة أن رسول الله (ص) قال: «من اقتطع حق امرئ مسلم بيمينه فقد أوجب الله له النار، وحرم عليه الجنة، فقال له رجل، وإن كان شيئاً يسيراً يارسول الله، قال: وإن قضيباً من أراك»^(٢٤).

استنبط الفقهاء من هذه النصوص قاعدة شرعية هي:

(أن الأصل في الأموال التحريم) فلا يجوز المساس بحقوق أصحابها إلا بوجه حق.

٣- توثيق العقود لقطع الخصومة والنزاع:

وهذا مقصد معتبر في المعاملات يكون التوثيق بالإشهاد، أو الكتابة، أو بأي أسلوب من شأنه أن يضمن حقوق الطرفين، ويمنع الإجحاف عنهم.

يقول الله جل وعلا: [وَأَشْهَدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ وَإِنْ تَفَعَّلُوا فَإِنَّهُ فَسُوقٌ بِكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ] (٢٥).

هذا «تشرية للإشهاد عند البيع، ولو بغير دين إذا كان البيع غير تجارة حاضرة، وهذا إكمال لصور المعاملة: فإنها إما تداين، أو آيل إليه كالبيع بدين، وإما تناجز في تجارة، وإما تناجز في غير تجارة كبيع العقار والعروض في غير تجارة..» (٢٦) فقد يطرأ على المتعاقدين، أو أحدهما نسيان بعض ما اتفقا عليه، إحضار الشهود يزيل الشك الطارئ.

يقول الإمام الشافعي: «والذي اختار أن لا يدع المتبايعان الإشهاد؛ وذلك أنهما إذا أشهدا لم يبق في أنفسهما شيء؛ لأن ذلك إن كان حتماً فقد أدياه، وإن كان دلالة فقد أخذوا بالحظ فيها، وكل ما ندب الله تعالى إليه من فرض، أو دلالة فهو بركة على من

فعله» (٢٧).

٤- الكسب الطيب بالطرق الحلال: وهو نوع من الجهاد:

يقول المولى جل وعلا: [هو الذي جعل لكم الأرض ذلولاً فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه وإليه النشور] سورة الملك: ١٥» (٢٨).

روى أبو بكر عبد الله بن محمد بن عبيد القرشي المشهور بأبي الدنيا بسنده إلى ابن عباس: «طلب الحلال جهاد، وإن الله عز وجل يحب العبد المحترف» (٢٩).

وفي الحديث الشريف الذي أخرجه البخاري في صحيحه عن المقدم ابن معدي كرب أنه سمع رسول الله (ص)، ورآه باسطاً يده يقول: «ما أكل أحدكم طعاماً أحب إلى الله عز وجل من عمل يده»، وأخرج أيضاً عن رافع ابن خديج قال: يارسول الله أي الكسب أطيب؟

قال: «عمل الرجل بيده، وكل بيع مبرور» (٣٠). وفي مسند الإمام أحمد أن «خولة الأنصارية التي كانت عند حمزة بن عبد المطلب تحدث أن رسول الله (ص) دخل على حمزة بيته فتذاكروا الدنيا، فقال رسول الله (ص):

«إن الدنيا خضرة حلوة، فمن أخذها بحقه بورك له فيها، ورب متخوض في مال الله وما

رسوله له النار يوم يلقي الله»^(٣١).

٥- الإنفاق في الوجوه المشروعة:

من هذا الإنفاق على الأهل والأولاد، وأداء زكاة المال والصدقة في أوجه البر، يقول المولى جل وعلا : [إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ]^(٣٢).

٦- تحريم التبذير:

سواء في أوجه الخير، أو غير المشروعة: يقول العلامة أبو بكر عبدالله بن محمد بن عبيد بن سفيان القرشي، المشهور بابن أبي الدنيا «بلغني عن بعض الحكماء قال: صاحب الدنيا يطلب أموراً ثلاثة، ولا يدركها إلا بأمور أربعة، فالثلاثة: السعة في المعيشة، والمنزلة في الناس، والزاد إلى الآخرة، والأربعة: اكتساب المال من أحسن وجهه، وحسن القيام عليه، وإنفاقه في مواضعه من غير إسراف ولا تقتير، فمن أضع الأربعة لم يدرك الثلاثة»^(٣٣).

٧- إصلاح المال :

وذلك بتنميته في المشروعات التي يستفيد منها المجتمع، وتقضي على البطالة، أو استثماره في الخدمات التي تنهض بالمجتمع من تعليمية، وثقافية، وصحية، وتدريبات علمية وعملية، ففي الحديث الشريف «عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي(ص) خطب فقال : ألا من ولي يتيما له مال فليتجر فيه، ولا يتركه حتى تأكله الصدقة»^(٣٤).

٨- إيجاد توازن بين التملك والإنفاق:

يتجلى هذا المبدأ في حث الشريعة الإسلامية على أن يوازن صاحب المال بين دخله من كسبه الحلال، وإنفاقه في وجوهه الشرعية الواجبة والمستحبة في البر والإحسان.

هذان العنصران هما الأساس في علم الاقتصاد، وهو ما تنطق به الآيات القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة، يُكتفى هنا الاستشهاد لهذا بالآيتين الكريمتين:

قال تعالى: [وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا]^(٣٥).

«الممود في العطاء هو الوسط، هي حدود»

الحامد بين المذام من كل حقيقة لها طرفان، ... وأن الوسط هو العدل، فالإنفاق والبذل حقيقة أحد طرفيها الشح وهو مفسدة للمحاويج، ولصاحب المال؛ إذ يجر إليه كراهية الناس إياه، وكراهيته إياهم، والطرف الآخر التبذير والإسراف، وفيه مفسد لذي المال وعشيرته؛ لأنه يصرف المال عن مستحقه إلى مصارف غير جديرة بالصرف، والوسط هو وضع المال في مواضعه، وهو الحد الذي عبر عنه في الآية بنفي حالين بين (لا، ولا)» (٣٦).

ومن ذلك قوله تعالى: [وَأْتِي ذِي الْقُرْبَى حَقَّهُ وَالْمَسْكِينِ وَابْنَ السَّبِيلِ وَلَا تُبَذِّرْ تَبْذِيرًا، إِنَّ الْمُبَذِّرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِرَبِّهِ كَفُورًا] (٣٧).

يقول العلامة شيخ الإسلام محمد الطاهر بن عاشور رحمه الله تعالى: «بينت أدلة شرعية حقوق ذي القربى ومراتبها: من واجبة مثل بعض النفقة على بعض القرابة، مبينة شروطها عند الفقهاء، ومن غير واجبة مثل الإحسان...»

لما ذكر البذل الحمود أعقبه الكلام عن البذل غير الحمود، الذي هو التبذير استبقاء للمال الذي يفى بالبذل المأمور به، فالانكفاف عن هذا تيسير وعون عليه... وجه

النهي عن التبذير هو أن المال جعل عوضاً لاقتناء ما يحتاج إليه المرء في حياته من ضروريات، وحاجيات، وتحسينات...

والمقصد الشرعي أن تكون أموال الأمة عدة لها، وقوة لايتناء أسس مجدها، والحفاظ على مكانتها حتى تكون مرهوبة الجانب، مرموقة بعين الاعتبار غير محتاجة إلى من قد يستغل حاجتها فيبتز منافعها، ويدخلها تحت نير سلطانه» (٣٨).

وفي آية أخرى تضع الآيات القرآنية أسس (الإنفاق القوام) أي المعتدل، وتثني عليه وعلى صاحبه في قوله تعالى: [وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا] (٣٩).

٩- حمايته من الضياع، والتصرفات الطائشة:

وقد جاء في الحديث النبوي الشريف عن «المغيرة بن شعبة قال نهى رسول الله (ص): عن وأد البنات، وعن منع وهات، وعن قيل وقال، وكثرة السؤال، وإضاعة المال» (٤٠).

وفي مسند الإمام أحمد «عن جابر رضي الله عنه قال: قال رسول الله (ص): أمسكوا عليكم أموالكم فلا تفسدوها، فإنه من أعمار عمره»

فهي للذي أعمرها حياً وميتاً، ولعقبه»^(٤١).

الخاتمة:

أخيراً يخلص العرض إلى أن خطبة النبي(ص) في حجة الوداع بعرفات على وجازتها وقصر مقاطعها حوت دلالات شرعية، ونصائح دينية واجتماعية تمثل المبادئ الإسلامية الصحيحة، ومن أهم ما أعلنه(ص) في تلك الخطبة حرمة الدماء، وحرمة الأموال فقد شدد، وأكد على حرمتها، وألح على أمته مراعاة ذلك.

المجتمع الآمن هو الذي يأمن أفراده على نفوسهم وأموالهم، وهو الذي يخطو إلى التقدم والازدهار حضارياً، ويتقدم بالإنسانية إلى حيث إرادة المولى جل وعلا من عمار الكون، وإصلاحه. إن التزام الأمة بما حوته هذه الخطبة النبوية صراحة هو ضمان أمنها، ورخائها، وتقدمها، ونصرها على أعدائها ما تمسكت بمدلولاتها، واتخذته منهج حياة.

وبالرغم من كل ذلك فالملاحظ في مجتمعاتنا الحاضرة المسلمة وغير المسلمة عدم المبالاة بجرمة الدماء، والأموال، والأعراض، بل تلقى كل هذه جهلاً وتجاهلاً، وتعديات وتجاوزات تقلق المجتمعات، وتغرقها في الفتن تحول بينها وبين التقدم،

واللحاق بالركب الحضاري .

إن الأوضاع التي يعيشها المجتمع المعاصر، وما يلاحظ فيه من تعديات، وتجاوزات لحرمة الدماء والأموال مؤذن بأخطار على الأمة تؤدي تلقائياً إلى تأخر ودمار، يقضي على الثروات البشرية والمادية .

حماية الدماء وحماية الأموال، والأعراض تستدعي تكثيف توعية المجتمع المسلم بأهميتها، والحفاظ على حرمتها، دون الانسياق وراء المجتمعات الغربية تقليداً، ومحاكاة في أساليب الاعتداء، وخرق الحرمات.

إن مجتمعنا المسلم ينأى بنفسه عن ذلك، حيث تحثه تعاليم الإسلام أن يكون عنصر إصلاح، وعمار للأرض، لا عنصر تخريب ودمار .

إننا بهذا نجنب مجتمعاتنا الإنزلاق في وحل التقليد الأعمى، دون وعي للنتائج المهلكة التي تخرق الحرمات، وتبدد الثروات، وما أريد إلا الإصلاح ما استطعت، وما توفيقى إلا بالله، وصلى الله وسلم على الهادي البشير، والسراج المنير سيدنا محمد وعلى آل بيته الطاهرين، وصحابته، والتابعين.

الهوامش:

- ١ - الطبري، محب الدين، حجة المصطفى(ص)، الطبعة الأولى، عني بالتعليق عليها رضوان محمد رضوان، (مصر: مطبعة مصطفى محمد، عام ١٣٤٥هـ)، ص ٨ .
- ٢ - الطبري المكي، محب الدين، حجة الإسلام، ص ٣٦ .
- ٣ - المعرفة الإسلامية والعولمة، البلاغ، ص ٥ .
Balagh.co mosoa hadith orOvkrqO.htm
- ٤ - الانعام / ١٥١ .
- ٥ - الإسراء / ٣٣ .
- ٦ - المائدة / ٣٢ .
- ٧ - ابن عطية الأندلسي، أبو محمد عبدالحق، احرر الوجيز، الطبعة الأولى، تحقيق وتعليق عبدالله إبراهيم الأنصاري والسيد عبدالعال السيد إبراهيم (قطر: طبع على نفقة الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني، عام ١٤٢٩)، ج ٤، ص ٤١٩ .
- ٨ - التفسير الكبير، الطبعة الثانية، (طهران: دار الكتب العلمية، ت . د.) ج ١١، ص ٢١٢ .
- ٩ - هكذا في الأصل بدون حاشية .
- ١٠ - الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب، الخاوي الكبير، الطبعة الأولى، (بيروت: دار الفكر، عام ١٤١٤هـ) ج ١٥، ص ٤٤ .
- ١١ - النسائي، سنن النسائي بشرح الحافظ جلال الدين السيوطي، وحاشية السندي، (باب ذكر الكبائر)، ج ٤، ص ٨٩ .
- ١٢ - النسائي، سنن النسائي، (تعظيم الدم)، رواه النسائي بسنده الى سالم بن أبي الجعد. ج ٤، ص ٨٣ .
- ١٣ - النسائي، أبو عبدالرحمن أحمد بن شعيب، سنن النسائي بشرح الحافظ جلال الدين السيوطي، وحاشية السندي، قرئت على الشيخ حسن محمد المسعودي، (مصر: المكتبة التجارية الكبرى، ت . د.) (باب ذكر الكبائر)، ج ٦٣، ص ٤ .
- ١٤ - الأم، الطبعة الأولى، تحقيق أحمد بدر الدين حسون

- (سوريا: دار قتيبة، عام ١٤١٦ / ١٩٩٦)، ج ١٢، ص ١٢ .
- ١٥ - البقرة / ١٧٩، الماوردي، الخاوي الكبير، ج ١٥، ص ١٤٥ .
- ١٦ - ابن عطية الأندلسي، أبو محمد عبدالحق، احرر الوجيز، ج ٤، ص ٤١٩ .
- ١٧ - الأدب المفرد، الطبعة الرابعة، خرج أحاديثه محمد فؤاد عبد الباقي، صنع فهارسه رمزي سعد الدين دمشقية، (بيروت: دار البشائر، عام ١٤١٧ / ١٩٩٧)، ص ١٥٤ .
- ١٨ - الماوردي، الخاوي الكبير، ج ١٥، ص ١٤٦، ١٤٩، ١٥٢، ١٥٨، ١٥٧، ١٦١، ١٦٩، ١٦٣ .
- ١٩ - الطبري، محب الدين المكي، حجة الوداع، ص ٣٧ .
- ٢٠ - الأم، ج ٦، ص ٥ .
- ٢١ - ابن القيم، شمس الدين أبو عبدالله محمد بن أبي بكر، إعلام الموقعين عن رب العالمين، الطبعة الأولى، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، (مصر: المكتبة التجارية الكبرى، عام ١٣٧٤ / ١٩٥٥)، ج ١، ص ٣٤٤ .
- ٢٢ - النساء / ٢٩ .
- ٢٣ - تفسير التنوير والتحرير، ج ٥، ص ٢٤ .
- ٢٤ - صحيح مسلم، الإيمان، حديث ١٩٦ .
- ٢٥ - البقرة / ٢٨٢ .
- ٢٦ - ابن عاشور، تفسير التحرير والتنوير، ج ٣، ص ١١٨ .
- ٢٧ - الأم، ج ٦، ص ٢٧٨ .
- ٢٨ - أبو سليمان، عبد الوهاب إبراهيم، فقه المعاملات الحديثة، الطبعة الثانية (الدمام: دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، عام ١٤٢٧هـ)، ص ٢١ .
- ٢٩ - إصلاح المال، الطبعة الأولى، تحقيق محمد عبدالقادر عطا (بيروت: مؤسسة الكتاب الثقافية، عام ١٤١٤ / ١٩٩٣) ن ٧١ .
- ٣٠ - ابن أبي الدنيا، إصلاح المال، ص ٩٤ .

- ٣١ - مسند الإمام أحمد، ١٤، حديث ٢٦-٥٤. (أخرجه الترمذي في الزهد ٢٢٩٦).
- ٣٢ - التوبة / ٦٠.
- ٣٣ - إصلاح المال، ص ٨١.
- ٣٤ - سنن الترمذي، (الزكاة)، حديث ٥٨٠.
- ٣٥ - الإسراء / ٢٩.
- ٣٦ - تفسير التحرير والتنوير، ج ١٥، ص ٨٤.
- ٣٧ - الإسراء / ٢٧ - ٢٦.
- ٣٨ - تفسير التحرير والتنوير، ج ١٦، ص ٧٦، ٧٩.
- ٣٩ - الفرقان / ١١٣.
- ٤٠ - الدارمي، سنن الدارمي، (الرقاق)، حديث ٢٦٣٣.
- ٤١ - باقي مسند المكثرين، حديث ١٣٨٢١.

Archive of SID